جورج سارتون ـ مؤرخ العلم الكبير ـ يرى أن تقسيم أفلاطون للدساتير إلى ملكية مطلقة وملكية دستورية وأولبحاركية وديمقراطية وطغيان ، هذا التقسيم يمثل بحثاً قيماً في علم الاجتماع ، لأن أفلاطون لم يقتصر على عرض هذه الدساتير ، بل أضاف مسألة على جانب عظيم من الأهمية تتعلق بتعاقب هذه الدساتير وارتباط ذلك بتطور المجتمعات ، من ثم فقد كان مفكراً سياسياً نظرياً بالمعنى الحديث لهذهوقد حاول أفلاطون معالجة النظريات السياسية المختلفة في إطار فكرة العدالة ، وجوهر العدالة عنده هو مجموعة الفضائل التي تنظم الحياة البشرية الخاصة والعامة)٢(، كما أن تعريف العدالة الذى يقدمه لنا أفلاطون يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة المحافظة على إستقرار الأوضاع القائمة أي ضرورة التزام كل الطبقات ـ داخل جمهوريته بحدودها ووظائفها ـ ومن ثم فإن هذا الإستقرار هو الأساس الأول في بناء الدولة)٣(حين يلزم كل فرد مكانه الملائم له ، وحين يقبل الناس مبدأ الطبقة الحاكمة التي تملك القوة حسب المفهوم الحديث ، ويمكن القول أن أفكار أفلاطون قد لعبت دوراً ماماً في الفكر الغربي ، والمت كتبه مصدراً للفلسفة السياسية وعلم الاجتماع السياسيبمفهومه العام ـ لفترة طويلة)٤(أما أرسدار فإن كتابه) السياسة ، يمكن إعتباره أحد كتب الاجتماع السياسي)٥(وقد قام أرسم و ـ في هذا الكتاب ـ بتحليل دساتير المدن اليونانية وتصنيفها وتحليل الإنسان السياسية ، بالإضافة إلى أنه ميز بين أنظمة الحكم الرئيسية وهي الملكيةوالإوليجاركية والديمقراية)٦(والحكومة ـ في نظر أرسطو ـ وظيفتها تقرير الفضيلة ، ويجب عليها أن تقيم العدل بين الناس ، وتساوى بينهم في الحقوق والإمتيازات ، وهو يرى – خلافاً لأفلاطون ـ أن حكومة الجمهورية هي أفضل الحكومات ،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي